

كلمة

سعادة الدكتور/ محمد عبد الرحمن بوزير

رئيس وفد دولة الكويت المشارك في أعمال الدورة

الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية

حظر الأسلحة الكيميائية

لاهاي 5 - 8 ديسمبر 2006

السيد الرئيس
أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة
السيدات والسادة

في بداية كلمتي أتقدم بأسمى وباسم وفد دولة الكويت بالتهنئة لسعادة السفير/ الفونسو داسيس لانتخابه رئيساً للدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف، وكل الشكر والتقدير لسعادة السفير خوسيه أنطونيو أرسبيدي للدور البارز والجهود الرائعة التي قام بها أثناء توليه رئاسة الفترة السابقة وأن دولة الكويت تؤكد الدعم الكامل لكم في سبيل تحقيق النجاح الذي نتطلع له جميعاً.

كما لا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر الجزيل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى رأسها المدير العام سعادة/ روكيليو بيفرتر ومعاونيه على الجهود المبذولة والملاحظة والتي تستحق منا كل إشادة وتقدير.

السيد الرئيس

تعتبر اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أول معاهدة متعددة الأطراف تقضي بإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وينص فيها على التحقق الدولي من تدمير هذه الأسلحة مما يكسبها طابعاً فريداً ومميزاً يملئ على الدول الأطراف والمنظمة مجتمعين ومنفردين القيام بالمهام المطلوب منها، وذلك من خلال تنفيذ موادها وخاصة تلك المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية وضمان عدم انتشارها، لذا فإن بلادي تحرص كل الحرص على تنفيذ الالتزامات المطلوبة منها وبالتعاون مع الدول الأطراف فيما يحقق المصلحة العامة ويساند المنظمة في دعم قراراتها فيما يحقق عالم أمن ومستقر وخالي من أي نوع من أسلحة الدمار الشامل والذي يشكل إسهاماً في الحيلولة دون وصول الأسلحة الكيميائية إلى أيدي الإرهاب والإرهابيين. وذلك تحقيقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيه قرار مجلس الأمن رقم 1540

ان دولة الكويت ترى في تحقيق عالمية الاتفاقية من خلال انضمام الدول التي لم تنضم بعد تحقيقاً لمبدأ التعاون الدولي من أجل إحلال السلام والأمن الدوليين ويعمل على تحقيق أهداف الاتفاقية بشكل أفضل. كما أننا نسعى من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لاسيما جامعة الدول العربية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة الكيميائية.

سيدي الرئيس

لقد استمعنا خلال الأيام القليلة الماضية أثناء اجتماع الهيئات الوطنية للدول الأطراف في الاتفاقية إلى تجارب بعض الدول الأعضاء مما كان له عظيم الأثر والفائدة من حيث التعاون والتواصل الدولي وتبادل الخبرات. ولست هنا لاستعرض ما قامت به دولة الكويت من إجراءات وترتيبات تنفيذية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. إلا ان ذلك لا يمنع من بيان وذكر بعض هذه الترتيبات والإجراءات التي تم اتخاذها. فلقد باشرت دولة الكويت منذ اللحظات الأولى لارتباطها باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تنفيذها والوفاء بالتزاماتها كدولة طرف حيث قامت دولة الكويت بإنشاء وتطوير السلطة الوطنية لمتابعة وتأمين الاتصالات مع المنظمة وتم إبلاغ المنظمة بها وفقا للفقرة الرابعة من المادة السابعة من الاتفاقية.

كما قامت بإبلاغ المنظمة بالتصريح الدبلوماسي للطائرات غير محددة المواعيد كما جاء بالفقرة 22 من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق وكذلك نقاط الدخول.

هذا بالإضافة إلى أن دولة الكويت قامت بمنح تأشيرات متعددة للمفتشين سواء للدخول أو الخروج أو العبور وفقا للفقرة 10 من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق. وكذلك منح الترددات المطلوبة لفرق التفتيش.

هذا بالإضافة إلى حرص السلطة الوطنية في دولة الكويت على المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل التي تنظمها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتعاون مع الدول الأطراف بما يحقق الاستفادة والتواصل المطلوب.

سيدي الرئيس

مازالت دولة الكويت تعمل بالتعاون مع المنظمة على استيفاء تطبيق شروط الاتفاقية، فقد قامت مؤخراً بالتوقيع على اتفاقية بشأن امتيازات المنظمة وحصاناتها، وباشرت إجراءات التصديق عليها تنفيذاً للمادة 12 من ذلك الاتفاق.

كما أنهت الكويت بالتعاون مع المنظمة بإعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن النفاذ الجزائي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث تمت الموافقة عليه مؤخراً من قبل مجلس الوزراء وإحالته إلى السلطة التشريعية لاستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره.

وفي الختام: لا يسعني إلا أن أجدد لكم التأكيد على استعداد وفد دولة الكويت للعمل معكم لإنجاح أعمال هذا المؤتمر لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وشكراً سيدي الرئيس،،،

كونا/بروكسيل

فتح سجل تلقي العزاء لوفاة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله، وطيب ثراه، في سقارة دولة الكويت لدى مملكة هولندا (لاهاي) من يوم الاثنين الموافق 2006/1/16 ولمدة ثلاثة أيام، وقد استقبل سعادة السفير/ محمد الصلال وأعضاء السفارة المعزين الذين عبروا في سجل المعزين وحين لقاء سعادة السفير عن بالغ الحزن والأسى لوفاة الأمير جابر رحمه الله، ومنهم من يستذكر مكارم أعماله التي كان لها الأثر الطيب على شعوب العالم ومدى الخسارة التي منيت بها الأمة العربية

والإسلامية والعالمية لقائد تحلى خلال حكمه بالحكمة في مواقفه والصبر في أحلك الظروف.

وقد قدم التعازي في سجل المعزين ممثل جلالة ملكة هولندا، وسفراء الدول العربية والإسلامية، وسفراء الدول الصديقة الممثلة في مملكة هولندا، وممثلي المنظمات الدولية والمحاكم الدولية، والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والتجارية، وقد شارك كذلك في سجل المعزين أصدقاء السفارة من المواطنين الهولنديين والمغتربين العرب، وتلقت السفارة العديد من الرسائل المعزية للأسرة الحاكمة والشعب الكويتي مستذكرين فيها الأعمال الخيرة والمواقف الطيبة التي قام بها سموه.

سعادة الشيخ علي خالد الجابر الصباح

سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا

يتراس وفد دولة الكويت في اجتماعات الدورة الثالثة

لجمعية الدول الاطراف للمحكمة الجنائية الدولية

ترأس سعادة السفير الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا، وفد دولة الكويت بعضوية كل من الدكتور محمد الانصاري مدير ادارة العلاقات الدولية بوزارة العدل، والسيد طارق عبد الله الفرج السكرتير الثاني بالسفارة اجتماعات الدورة الثالثة لجمعية الدول الاطراف للمحكمة الجنائية الدولية، وقد افتتح الجلسة الامير الاردني زيد رعد زيد الحسين، ممثل المملكة الاردنية لدى الأمم المتحدة بنيويورك، والذي انتخب رئيسا لها في الدورة الاولى للجمعية بتاريخ 3 سبتمبر 2003، ولمدة ثلاث سنوات، ولقى وزير خارجية هولندا كلمة رحب فيها بالحضور، و اعلن أن مملكة هولندا قد تبرعت بمبلغ 100.000 الف يورو لصندوق الائتمان الخاص بضحايا الحروب، علما بأن عدد الدول الاطراف بالمحكمة قد وصل الى 94 دولة، ان دولة الكويت تشارك الاجتماعات المذكورة كمرقب مع العديد من الدول التي يصل عددها الى أكثر من 90 دولة عضو في الأمم

المتحدة، وتحاول ان تتابع عن قرب لسير أعمال المحكمة وتطور انشاءها وخاصة بعد فتح باب استقبال طلبات القضايا. هذا وقد شارك العديد من المنظمات الحكومية والغير حكومية في تلك الاجتماعات.

منح سعادة سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا
الشيخ علي خالد الجابر الصباح
شهادة سفيراً للسلام

منح سعادة السفير الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح شهادة تقدير من قبل مؤسسة World Peace Flame Foundation كسفيراً للسلام، وذلك نظير مشاركته الفعالة في إعداد الممر للنصب التذكاري لشعلة السلام الذي أقيم أمام محكمة العدل الدولية بقصر السلام في مدينة السلام والعدالة لاهاي، هذا، وقد شارك سعادة سفير دولة الكويت الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح، في إعداد الكلمة التي شارك فيها 197 سفير من دول أخرى في مراسم وضع حجر الأساس للنصب التذكاري لشعلة الدول، حيث شارك مع باقي الدول بمساهمة دولة الكويت في وضع حجر الأساس لصرح السلام. ومشاركته في جميع الأحداث الدولية التي تقام بقصر السلام، وحضوره جلسات المرافعة لجميع القضية الكبرى بمحكمة العدل الدولية (الجدار العازل، إيران - أمريكا، يوغسلافيا - دول حلف الناتو). ومثل سعادة السفير الشيخ علي خالد الجابر الصباح دولة الكويت في حفل تنصيب قضاة المحكمة الجنائية الدولية. علماً بأن سعادة السفير الشيخ علي خالد الجابر الصباح، عضو في المجلس الإداري للمحكمة الدائمة للتحكيم، بمقر المحكمة بقصر السلام، بعد ان قام

بتسليم وثيقة انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية لعام 1907.

وانتخب سعادة السفير الشيخ علي خالد الجابر الصباح، نائباً للمدير التنفيذي عن المجموعة رقم (24)، والتي تضم كل من (المملكة العربية السعودية - دولة الكويت - الإمارات العربية المتحدة - الجمهورية السورية).

حضر ممثل صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله

سعادة سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا

الشيخ علي خالد الجابر الصباح

حفل افتتاح الجسر القديم في القسم القديم من مدينة موستار

في جمهورية البوسنة والهرسك

مثل سعادة السفير الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح سمو أمير البلاد حفظه الله في حفل افتتاح الجسر القديم في القسم القديم من مدينة موستار في جمهورية البوسنة والهرسك بتاريخ 23 يوليو 2004، وقد حضر افتتاح هذا الحدث الكبير، عدداً كبيراً من رؤساء و ممثلي الدول من مختلف أنحاء العالم. وقد صرح سفير دولة الكويت الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح، خلال حفل الافتتاح عن العلاقات الثنائية المميزة التي تربط البلدين، حيث أكد على ان دولة الكويت تقوم بمشاريع تنمية لخدمة المجتمع البوسني، وأخرى في مجال

التعاون الاستثماري، مشيراً الى أهمية التعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي والتجاري. مؤكدا ان هذا الدور الذي تقوم به دولة الكويت في البوسنة والهرسك جاء بتعليمات من سمو الأمير حفظه الله، لتنفيذ تلك المشاريع التنموية والاستثمارية والانشطة والبرامج المختلفة من أجل مساعدة إخواننا في جمهورية البوسنة والهرسك.

احتفال سفارة دولة الكويت في لاهاي بالعيد الوطني وعيد التحرير

أقام سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا سعادة الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح حفل استقبال بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير لدولة الكويت، وقد حضر الحفل ممثل عن جلالة ملكة هولندا، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة، وعدد من النواب في البرلمان الهولندي، وبعض رؤساء الاحزاب الهولندية، كما حضر الحفل رئيس محكمة العدل الدولية وعدد من القضاة، ومدير عام منظمة حظر الاسلحة الكيماوية، وعدد من المسؤولين في المنظمة، وممثلين عن المنظمات الدولية الاخرى في هولندا. وعدد من الصحفيين والاعلاميين الهولندية. وقد اقامت على هامش الحفل شركة البترول الكويتية Q8 معرضاً، وكذلك اقامة الخطوط الجوية الكويتية معرضاً آخرأ . وقد تخلل الحفل عزف موسيقي لفرقة عربية من لاهاي، وكان الحفل زاهراً بالعديد من النشاطات المتنوعة.

مشاركة دولة الكويت في
جلسات قضية الجدار العازل المطروحة أمام
محكمة العدل الدولية في لاهاي

افتتحت اليوم بتاريخ 23 فبراير 2004 جلسات المرافعة الخاصة بقضية الجدار العازل الذي شيده سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة بمحكمة العدل الدولية في لاهاي، حيث شارك سعادة السفير الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح، سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا في افتتاح الجلسات، وصرح سعادة السفير بأن "انشاء الجدار العازل في الاراضي الفلسطينية المحتلة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان بالاضافة الى القانون الدولي العام، وذلك على اعتبار ان بناء هذا الجدار الذي يؤكد عزم سلطات الاحتلال الاسرائيلي تثبيت احتلالها مخالفة بذلك اتفاقيات لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على المحتل العسكري القيام بأي عمل يحول وجوده المؤقت الى وجود سيادي دائم. وان تشييد الجدار ينتهك الاعراف الانسانية وحقوق الانسان الاساسية بما يمكن ان يوصف بأنه جداراً للفصل العنصري".

ومن جهة أخرى خصت الفترة الصباحية من اليوم الاول باكملها من الساعة العاشر صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر (3 ساعات) لفلسطين لتقديم مرافعاتها الشفوية، ويتكون وفد فلسطين من (15) شخص برئاسة سعادة السفير ناصر القدوى المراقب الدائم لفلسطين في الامم المتحدة، وعدد من البروفسورات في القانون الدولي، وسفير فلسطين لدى هولندا.

وحددت المحكمة 45 دقيقة لعدد (13) دولة اخرى لتقديم مرافعاتهم الشفوية: جنوب افريقيا، الجزائر، المملكة العربية السعودية، بنغلاديش،

بيليز، كوبا، اندونيسيا، الاردن، مدغشقر، ماليزيا، السنغال، السودان، و تركيا.

وقد شاركت جامعة الدول العربية بحضور أمين عام جامعة الدول العربية، السيد عمر موسى، ووفد يتكون من عدد (5) أشخاص من البروفسورات في القانون ومستشارين قانونيين، حيث حددت (45) دقيقة في اليوم الثالث لتقديم جامعة الدول العربية لمرافعتها الشفوية.

كما وشاركت أيضا منظمة المؤتمر الاسلامي، بحضور السكرتير العامة للمنظمة ووفد يتكون من (3) قانونيين، من ضمنهم المراقب الدائم للمنظمة لدى مكتب الامم المتحدة بجنيف، لتقديم المنظمة لمرافعتها الشفوية في اليوم الثالث خلال (45) دقيقة حددتها المحكمة.

هذا، وستستمر الجلسات خلال الثالثة أيام القادمة، يوميا من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءً، تحت اجراءات أمنية مشددة اتخذتها المحكمة والحكومة الهولندية، و اجراءات صارمة جداً فيما يتعلق بالاعلام، ودخول الحضور من الجمهور الى مقر المحكمة بقصر السلام في لاهاي.

حالة تطبيق دولة الكويت لشروط إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

لقد وقعت دولة الكويت على إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام 1993، وصدقت عليها عام 1997، ومنذ ذلك الحين، وهي تقوم بتنسيق متطلبات الإتفاقية مع القوانين الوطنية لتنفيذها.

فقد قامت بإنشاء هيئة وطنية تعمل كمركز وطني لتأمين الاتصال الفعال بالمنظمة والدول الأطراف الأخرى، وأبلغت المنظمة بها وذلك وفقاً للفقرة الرابعة من المادة السابعة.

وتم تسليم الاعلانات الاولية لدولة الكويت في ابريل 2000 الى مدير التحقق بالمنظمة.

وتنفيذاً للفقرة السابعة من المادة العاشرة فقد ساهمت دولة الكويت في صندوق التبرعات للمساعدة، وذلك في عام 1999، وقدمت تبرع مالي آخر في بداية العام الماضي.

كما أبلغت دولة الكويت المنظمة بالتصريح الدبلوماسي للطائرات غير محددة المواعيد المنصوص عليه في الفقرة (22) من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق.

وكذلك قامت بإبلاغ المنظمة بنقاط الدخول المذكورة في الفقرة (16) من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق.

هذا، ومنحت دولة الكويت المفتشين تأشيرات (دخول - خروج - عبور) وفقاً للفقرة (10) من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق. وتقوم كذلك بإشعار المنظمة باستلامها لقوائم أسماء المفتشين وتعديلاتها بصورة منتظمة.

لقد قدمت دولة الكويت الى المنظمة مشروع اتفاق حصانات و امتيازات المنظمة، وسوف يتم التوقيع عليه بعد استكمال الاجراءات من قبل المنظمة، وذلك وفقاً للفقرة (50) من المادة الثامنة لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .

لقد أعدت دولة الكويت مشروع قانون بشأن الإنفاذ الجزائي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتم إرساله إلى الأمانة العامة للمنظمة (الإدارة القانونية). وان دولة الكويت سوف تعتمد القانون في أسرع وقت ممكن بعد التأكد من شموله لجميع متطلبات الاتفاقية و الاستفادة من ملاحظات وآراء الامانة الفنية للمنظمة (الإدارة القانونية).

التاريخ: 2/2/2004
الرقم: OP/01/04

تهدي سفارة دولة الكويت لدى مملكة هولندا أطيب تحياتها الى الامانة الفنية لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، وبالإشارة الى مذكرة الامانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية رقم NV/LAO/78077/03-509 بتاريخ 11 نوفمبر 2003، التي تشير فيها الى خطة العمل الخاصة بتنفيذ الالتزامات بموجب المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي اعتمده مؤتمر الدول الاطراف في دورته الثامنة بناء على توصية من المجلس التنفيذي، وطلب الامانة من الدول الاطراف موافقتها في موعد أقصاه 2 فبراير 2004، بتقرير يتضمن المعلومات التي طلبها المؤتمر ليتم تقديمه الى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين، ترفق السفارة طيه المعلومات التي وافتها بها السلطة الوطنية في الكويت عن حالة تطبيق دولة الكويت لشروط اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتنتهز سفارة دولة الكويت لدى مملكة هولندا هذه الفرصة لتعرب للأمانة الفنية لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية عن فائق تقديرها.

الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح
سفير دولة الكويت لدى هولندا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود في البداية أن أعرب عن فائق تقديري على الجهود التي بذلها جميع القائمين على هذا الاجتماع ، الذي من شأنه توضيح المتطلبات، و تقديم المساعدة التقنية

في المجال القانوني لأعداد التشريعات بمقتضى الاتفاقية، وتبادل الخبرات بين أعضاء شبكة الخبراء القانونيين عن أحوال تشريعات تنفيذ الاتفاقية في بلدانهم.

أود أولاً أن أوضح أن دولة الكويت على ثقة تامة بأن بنود اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تمثل أهدافاً وغايات نبيلة لنظام عالمي قابل للتطبيق، وسوف يؤدي في نهاية الأمر إلى القضاء على إحدى أسلحة الدمار الشامل وإعادة البهجة والسرور إلى العالم أجمع.

لقد وقعت دولة الكويت على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام 1993، وصدقت عليها عام 1997، ومنذ ذلك الحين، وهي تقوم بتنسيق متطلبات الاتفاقية مع القوانين الوطنية لتنفيذها.

فقد قامت بإنشاء هيئة وطنية تعمل كمركز وطني لتأمين الاتصال الفعال بالمنظمة والدول الأطراف الأخرى، وأبلغت المنظمة بها وذلك وفقاً للفقرة الرابعة من المادة السابعة.

وتنفيذاً للفقرة السابعة من المادة العاشرة فقد ساهمت دولة الكويت في صندوق التبرعات للمساعدة، وذلك في عام 1999، وقدمت تبرع مالي آخر في بداية هذا العام.

كما أبلغت دولة الكويت المنظمة بالتصريح الدبلوماسي للطائرات غير محددة المواعيد المنصوص عليه في الفقرة (22) من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق.

وكذلك قامت بإبلاغ المنظمة بنقاط الدخول المذكورة في الفقرة (16) من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق.

هذا، ومنحت دولة الكويت المفتشين تأشيرات (دخول - خروج - عبور) وفقاً للفقرة (10) من الجزء الثاني من المرفق المتعلق بالتحقق. وتقوم كذلك بإشعار المنظمة باستلامها لقوائم أسماء المفتشين وتعديلاتها بصورة منتظمة.

لقد توصلت دولة الكويت والمنظمة الى صيغة متفق عليها حول اتفاق حصانات و امتيازات المنظمة، وسوف يتم التوقيع عليه بعد إقراره من مؤتمر الدول الأطراف القادم، وذلك وفقاً للفقرة (50) من المادة الثامنة لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .

لقد أعدت دولة الكويت مشروع قانون بشأن الإنفاذ الجزائي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتم إرساله إلى الأمانة العامة للمنظمة للاستفادة من ملاحظاتها.

وان دولة الكويت سوف تعتمد القانون في أسرع وقت ممكن بعد التأكد من شموله لجميع متطلبات الاتفاقية و الاستفادة من ملاحظات ومناقشات اجتماعنا هذا.

وشكراً ،،،،

**اجتماع شبكة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
للخبراء القانونيين
لاهاي 4 – 7 نوفمبر 2003**

عرض لحالة تنفيذ اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني في دولة الكويت

السيد سالم الشبلي
الادارة القانونية – وزارة الخارجية
دولة الكويت

القائم بالأعمال بالنيابة

مؤتمر الدول الاطراف الثامن لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية

افتتح مؤتمر الدول الاطراف الثامن لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية يوم امس الاثنين الموافق 20 اكتوبر 2003 في لاهاي، وستستمر أعمال المؤتمر حتي يوم الجمعة القادم الموافق 24 اكتوبر 2003 لمناقشة العديد من الامور، واتخاذ القرارات فيها، من اهمها ميزانية المنظمة، وتبادل خبرات التكنولوجيا الكيميائية،

وتطبيق التشريعات الوطنية، وبرامج المساعدة ومبدأ عالمية الاتفاقية، حيث بلغ عدد الدول الأطراف فيها حتى الآن 157 دولة.

وقد صرح رئيس وفد دولة الكويت في المؤتمر سعادة السفير الشيخ علي خالد الجابر الصباح، سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا، و الممثل الدائم لدولة الكويت لدى المنظمة لكونا، بأن دولة الكويت تقوم بنشاط بارز داخل المنظمة وحاليا دولة الكويت عضو في المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث تم انتخابها في الدورة السابقة للمؤتمر من قبل المجموعة الآسيوية ممثلة عنهم في المجلس التنفيذي، والذي يقع على عاتقه تحقيق اهداف اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية، ومتابعة التوصيات المعتمدة من قبل مؤتمر الدول الاطراف في المنظمة. وقد اشار سعادة السفير الشيخ علي خالد الصباح الى وفد دولة الكويت المشارك في المؤتمر وهم:

السيد علي الحربان	الهيئة العامة للصناعة
السيد سالم الشبلي	السكرتير الثالث في وزارة الخارجية
المهندسة جنان الشايجي	وزارة الدفاع
السيد سلمان النصف	الإدارة العامة للجمارك
السيد فيصل العميري	شركة البترول الكويتية الوطنية
السيد طارق الفرغ	السكرتير الثاني بالسفارة

وهم من أعضاء السلطة الوطنية التي تم انشاءها من عدة جهات في الكويت لتطبيق التزامات الكويت في المعاهدة، وهي برئاسة سعادة الشيخ صباح الناصر الصباح وكيل وزارة الدفاع، والتي تقوم بدور فعال لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني . وقعت الكويت على الاتفاقية بتاريخ 27 يناير 1993 وأصبحت المعاهدة نافذة بالنسبة للكويت بعد التصديق عليها بتاريخ 29 يونيو 1997،

والجدير بالذكر ان اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيميائية هي إحدى المعاهدات الرئيسية الـ 25 التي ميزها الأمين العام للأمم المتحدة باعتبارها تجسد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة في صرح نزع السلاح وعدم انتشاره، حيث فتح باب التوقيع على الاتفاقية في باريس في الفترة من 13 – 15 يناير 1993، و وقعت عليها

130 دولة. وكان يتعين ان تصدق عليها 65 دولة حتى يبدأ نفاذها، وفي 29 ابريل 1997 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ،

**انضمام دولة الكويت الى اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية
المبرمة في لاهاي بتاريخ 18 أكتوبر 1907. ومقرها المحكمة الدائمة
للتحكيم بقصر السلام Peace Palace في لاهاي - هولندا**

قام سعادة السفير الشيخ/ علي خالد الصباح، سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا، بتسليم وثيقة انضمام دولة الكويت للاتفاقية المذكورة بتاريخ 16 يوليو 2003، الى مدير ادارة الاتفاقيات بوزارة الخارجية الهولندية، وستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ لدولة الكويت بتاريخ 14 سبتمبر 2003. علماً بأن اختصاصات المحكمة كالاتي:

- التحكيم في النزاع بين بلدين.
- التحكيم في النزاع بين طرفين أحدهم دولة.
- التحكيم في النزاع بين منظمات دولية ودول.
- التحكيم في النزاع بين منظمات دولية وأطراف خاصة.

- المصالحة بين الاطراف المتنازعة.
- القوانين الاختيارية لمحكمة التحكيم الدائمة PCA للبحث عن الحقائق، لجنة التقصي.
- التحكيم في النزاعات حول المصادر الطبيعية أو الطبيعة.
- حل النزاعات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية أو البيئة.

كلمة دولة الكويت

أمام
الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس التنفيذي
لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
لاهاي 24 – 27 يونيو 2003

القائم بالأعمال بالنيابة
سفارة دولة الكويت
السيد/ طارق عبد الله الفرج

السيد الرئيس

أود في البداية ان تسمحوا لي بأن أتقدم لكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للمجلس التنفيذي، كما أود ان اعرب عن فائق تقديري على الجهود التي بذلها سلفكم سعادة السفير ليونيل فرناندو، والدور المميز الذي قام به أثناء توليه منصب رئيس المجلس.

السيد الرئيس

ان دولة الكويت تولي المجلس الحرص والاهتمام اللازمين، وتدرك الدور المطلوب منها في هذا المجلس، لتقديم ما لديها من خبرة ورأي، والتعاون مع ممثلي الدول في المجلس لتبادل الافكار، والتنسيق لتحقيق مبادئ الاتفاقية وتحقيق الاهداف المرجوه منها في اطار ما اتفقت عليه الدول الاطراف في المنظمة.

واذ تشيد دولة الكويت بالجهود المخلصة والتعاون بين الامانة العامة والمجلس، وبالجهود التي بذلها جميع الاعضاء في المجلس خلال السنوات الماضية، فاننا نحرص على استمرار اداء المجلس لدوره بنفس النشاط، وبنفس روح التعاون الذي عاهدناه بين الامانة العامة والمجلس، ايماننا منا بأنه لن تتحقق الاهداف المرجوه في الاتفاقية الا بالتعاون بين الطرفين. وعليه، فأنا نناشد مواصلة حث الدول على الانضمام لعضوية الاتفاقية، وتقديم الخبرات القانونية للدول الاطراف لمساعدتها على ترسيخ قواعد وأهداف الاتفاقية بسن تشريعاتها الوطنية، للحيلولة دون وصول الاسلحة الكيميائية الى أيدي الارهاب، والذي يشكل اسهاما في الجهود المبذولة من أجل مكافحة الارهاب.

السيد الرئيس

وفي هذا السياق فأننا نعبر عن تقدير دولة الكويت قيادة وشعباً، وامتنانها للمجلس التنفيذي، ولكافة الدول التي أبدت استعدادها لتقديم المعونة الفنية، ومعدات الوقاية من الاسلحة الكيميائية، حين لجأت دولة الكويت الى المنظمة لطلب المساعدة أثناء حرب تحرير العراق، حيث قام سعادة المدير العام للمنظمة مشكوراً، وعلى وجه السرعة بالتنسيق مع عدد من الدول الاطراف التي ابدت استعدادها لتقديم تلك المساعدة، الامر الذي يؤكد مصداقية التعاون بين الدول الاطراف والمنظمة في التنسيق السريع لمواجهة أي خطر قد يهدد أو يصيب أية دولة طرف في المعاهدة، تطبيقاً للمادة العاشرة من الاتفاقية.

السيد الرئيس

واخيراً، أود ان اتقدم نيابة عن دولة الكويت بالشكر الجزيل، لدول المجموعة الآسيوية لثقتهم وانتخابهم لها كمثل عنهم في المجلس التنفيذي. كما أتمنى لجميع أعضاء المجلس التنفيذي الجدد، النجاح والسداد في اداء دورهم، من أجل تحقيق المبادئ والاهداف المرجوة التي تتطلع لها جميع الدول الاطراف في الاتفاقية للعيش في عالم خالٍ من الاسلحة الكيميائية الضارة بالبشرية، وتوفير الأمن والاستقرار لكافة مجتمعات العالم.

وشكراً،،،

الكويت تفوز في انتخابات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، وتمثل الدول الآسيوية في لجنة وثائق التفويض

"قدم سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح أوراق اعتماده لسعادة روفيلو ابفرتر، مدير عام منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، كمثل عن دولة الكويت في عضوية المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية،.و- ممثل عن دول- آسيا في المجلس التنفيذي اعتباراً من 1 مايو 2003، حيث قدم المدير العام تهنئته لدولة الكويت لانتخابها عضواً في المجلس التنفيذي، مشيراً الى الدور المطلوب

من دولة الكويت في هذا المجلس، لتقديم ما لديها من خبرة ورأي، والتعاون مع ممثلي الدول في المجلس لتبادل الافكار والتنسيق لتحقيق مبادئ الاتفاقية وتحقيق الاهداف المرجوه منها في اطار ما اتفقت عليه الدول الاطراف في المنظمة.

و قدم كذلك سعادة روفيلو ابفرتر، مدير عام منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، التهنة لسعادة السفير لانتخاب دولة الكويت للجنة وثائق التفويض بمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، كممثل عن المجموعة الآسيوية في اللجنة " .

"لقى سعادة سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح، رئيس وفد دولة الكويت المشارك في مؤتمر الاستعراض الاول لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، كلمة في افتتاح المؤتمر، الذي بدأ أعماله اليوم الاثنين الموافق 28 ابريل 2003 في لاهاي، وشارك في المؤتمر ما يقارب 150 دولة وعدد من المنظمات الدولية، وممثلين من عدة جهات في دولة الكويت، أشار فيها الى الثلاثة عشر عاماً التي عانت فيها دولة الكويت من التهديد باستخدام الاسلحة الكيميائية، الذي كان يشكل خطراً على أمنها واستقرار المنطقة بأسرها، وأشار الى الصواريخ التي وجهها النظام العراقي السابق تجاه الاراضي الكويتية.

أشاد سعادة السفير بأهمية هذه المنظمة بالنسبة لدولة الكويت، وبالدور التي تقوم به في التخلص من الاسلحة الكيميائية، لكي تنعم كافة المجتمعات وأطفال العالم بالأمن والسلام، وبالجهود المخلصة للدول الاطراف، وتوفير الحماية والمساعدة للدول التي تواجه تهديدا باستخدام الاسلحة الكيميائية. وعبر عن تقدير دولة الكويت قيادة وشعباً للمنظمة، ولكافة الدول الاطراف التي ساهمت في تقديم المعونة الفنية ومعدات الوقاية من الاسلحة الكيميائية، حين لجأت دولة الكويت الى المنظمة بطلب المساعدة اثناء حرب تحرير العراق.

ناشد سعادة السفير الأمانة العامة للمنظمة، والدول الاطراف مواصلة حث الدول على الانضمام لعضوية الاتفاقية، وتقديم الخبرات القانونية للدول الاطراف لمساعدتها على ترسيخ قواعد وأهداف الاتفاقية بسن تشريعاتها الوطنية، للحيلولة دون وصول الاسلحة الكيميائية الى أيدي الارهاب، والذي يشكل اسهاماً في الجهود المبذولة من أجل مكافحة الارهاب الدولي.

وفي ختام كلمته توجه سعادة السفير بالتهنئة للشعب العراقي على تحريره من نظام استخدام الاسلحة الكيميائية ضد شعبه وجيرانه، وعبر عن أمله بأن يرى العراق عضواً في هذه المنظمة يطبق قواعدها ويلتزم بقراراتها، ينعم بالسلام والاستقرار في ظل مجتمع ديمقراطي تسوده الحرية."

" ترأس سعادة سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح وفد دولة الكويت المشارك في مؤتمر الاستعراض الاول لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، الذي بدأ أعماله اليوم الاثنين الموافق 28 ابريل 2003 في لاهاي ، شارك من دولة الكويت في المؤتمر، ممثلين من كل من: السيد حمد المري، من وزارة الخارجية، والسيد علي الحربان، من الهيئة العامة للصناعة، والسيد عبدالرحمن العسوسي، من شركة صناعة البتروكيماويات، والسيد فيصل العميري، من شركة البترول الكويتية الوطنية، المهندسة جنان الشايجي، من وزارة الدفاع، السيد طارق الفرج، من سفارة دولة الكويت في لاهاي. وشارك في المؤتمر ما يقارب 150 دولة وعدد من المنظمات الدولية، ويعقد هذا المؤتمر مرة واحدة كل خمس سنوات لاعادة صياغة الاتفاقية واستحداثها بما يتناسب مع مستقبل التطورات في مجال الاسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية الضارة بالانسانية "

"قدم سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح أوراق اعتماده لسعادة روفيلو ابفرتر، مدير عام منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، كممثل دائم لدولة الكويت في منظمة حظر استحداث و انتاج واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة، وذلك بحضور نائب رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث قام سعادة السفير علي الصباح بالتباحث مع المدير العام حول أهمية هذه المنظمة بالنسبة لدولة الكويت، ودورها التي تقوم به في التخلص من الاسلحة الكيميائية، وتوفير الحماية والمساعدة للدول الاطراف التي تواجه تهديدا باستخدام الاسلحة الكيميائية، وذلك بتزويد الدول بالاجهزة اللازمة للحماية من تلك الاسلحة، وبتنظيم الدورات التدريبية لتطوير القدرات الوقائية الوطنية، وكذلك مساهمة المنظمة الفعالة في اطار الاتفاقية، بتحديد الدول للتشريعات الوطنية التي تعمل على مكافحة الارهاب الكيميائي على الصعيدين الوطني والدولي. حيث قام سعادة السفير بتقديم تبرع مالي كمساهمة من دولة الكويت لتطوير برامج المنظمة وتنظيم دورات تدريبية لدول مجلس التعاون لتطوير قدراتها الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ معاهدة الاسلحة الكيميائية."

الكويت تفوز في انتخابات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، وتمثل الدول الآسيوية في لجنة وثائق التفويض

"قدم سفير دولة الكويت لدى مملكة هولندا الشيخ/ علي خالد الجابر الصباح أوراق اعتماده لسعادة روفيلو ابفرتر، مدير عام منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، كممثل عن دولة الكويت في عضوية المجلس التنفيذي

لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، و- ممثل عن دول- آسيا في المجلس التنفيذي اعتباراً من 1 مايو 2003، حيث قدم المدير العام تهنئته لدولة الكويت لانتخابها عضواً في المجلس التنفيذي، مشيراً الى الدور المطلوب من دولة الكويت في هذا المجلس، لتقديم ما لديها من خبرة ورأي، والتعاون مع ممثلي الدول في المجلس لتبادل الافكار والتنسيق لتحقيق مبادئ الاتفاقية وتحقيق الاهداف المرجوه منها في اطار ما اتفقت عليه الدول الاطراف في المنظمة.

و قدم كذلك سعادة روفيلو ابفرتر، مدير عام منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، التهنئة لسعادة السفير لانتخاب دولة الكويت للجنة وثائق التفويض بمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، كممثل عن المجموعة الآسيوية في اللجنة " .